الآراء الـواردة في الصفحة تعبر عن وجهات نظر كتابها ، وقد لاتتفق بالضرورة مع وجهة نظر الجريدة

على هامش الصراحة..

راديـــــــــون ســـيـــد مـــهـــدي

إحسان شمران الياسري

قال أحد ضيوفه إن سيارة (الموسكوفيج) أحسن سيارة.. وقد لفت هذا الوصف نظر سيد مهدي رغم ان (القولون) كان متهيجا ومزاجه سيئاً للغاية.. لدرجة انه سأله (شنو دليلك يولد على المسكوفج أحسن سيارة).. فقال الرجل باختصار وتلخيص (مولاي بيها خوش راديون)..

ولما كان سيد مهدي مولعا بالاستماع الى الأخبار، خصوصا في الثمانينات من القرن الماضي، يوم كان الوصول الى إذاعات المعارضة وإذاعة لندن من الصعوبة بمكان، فقد قرر بكل حسم (چا بويه دبرولنا الراديون وما نريد المسكوفج)..

وهكذا بدأت رحلة مُضنية لصاحبنا (الذي تورط)، بتدبير (راديـو المسكوفج) من محال التفكيك (التفصيخ) وتأمين بطارية سيارة مستعملة وشاحنة لاتمام تشغيل الراديو.

وقد انتهت النتيجة بـ (البطانة أغلى من الوجه)، فكلفت العملية أكثر من عشرة دنانير، بينما كان أفضل راديو من ماركة (سانيو) او (فيليبس) لا يكلف أكثر من ثلاثة دنانير..

ولما جُهّزت ترتيبات المذياع، وربطنا الهوائي (الاريـل) كانت ثلث مساحة (الديـوانيـة) قد استُخدمت..

ولا تسألني عن انجـازات من هـذه الشاكلة تنفذها بعض كبريات مؤسسات الدولة العراقية باستبدال راديو (السانيو) براديو (المسكوفج) مع كل المهمات المقتضية لتشغيله!

ولم تحـاول أي من تلك المؤسسات الاستدلال بنصائح الراحل (تايلور) يوم حاول في العقدين الأول والثاني من القرن العشرين التبشير بفكرة ترتيب خطوات العمل والاستفادة من فكرة الوقت والعمل لأداء المهام.. فما زلنا نُبَلط الشارع ثم نحفر في اليوم التالي لمد أنابيب الماء الخام، ثم نبلط، ثم بعد ذلك نفكر باستبدال الأرصفة.. وبدل التبليط كل عشر سنوات، نحن مستمرون بالتبليط طوال أيام السنة لاننا لم نستنر بأفكار (تايلور) التي أصبحت في امم أخرى قديمة، بعد ان طورت تلك الأمم أساليب أفضل وأمضى، بينما نحن لم نعبر (عتبة) أفكار هذا الإداري الكبير الى يومنا هذا.

ihsanshamran@yahoo.com

المشـهـد الـسـيـاسـي الـعـراقـي

نيّات خالصـة، أم سيـاسـات خالصـة؟

علي حسن الفواز

حينما يناقش العديد من السياسيين هموم الشارع العراقي، بدءاً من هموم الخدمات، وانتهاء بهموم بناء الدولة، وإدراك المعطيات الواقعية لمرحلة ما بعد تشكيل الحكومة، فان هذا العديد السياسي يضع الكثير من تصوراته عن صناعة المرحلة المقبلة في إطار من الحسابات والحساسيات التي بدأت ترهن الواقع السياسي الى معطى التحول في التوافقات التي أعطت للعملية السياسية جرعة الاطمئنان والتواصل، من منطلق ان هذا المعطى بات رهانا على نجاح هذه العملية وديموميتها، وإذا كانت هذه التوافقات قد صنعت بالفعل واقعاً جديداً، فان ثمة بعضاً آخر من تلك الهموم سيظل محط اخذ وجذب وخاضعاً الى مناقشات يمكن ان تظل مفتوحة على مستوى الجلسات البرلمانية وعلى مستوى الخيارات السياسية الأخرى، وربما على رهان ان تنجح الحكومة العراقية في تثبيت هذا الواقع، والسيطرة على الملفات الأمنية والسياسية بشكل استثنائي،

خاصة ان المحيط الإقليمي العربي والإقليمي بات قليل الاهتمام بالشأن العراقي مع بروز تحديات أمنية معقدة، ومع ما يتعلق بالتداعيات الجديدة السياسية والأمنية المعقدة التي أطلت برأسها على واقع كان غارقا في الكثير من التجاذبات، والذي يمكن ان تتأثر بطبيعة التحققات التي أنجزتها الإدارة السياسية إزاء المشكلات الحادثة في الواقع العراقي، وهو ما يمكن أيضاً ان يمنحه بعض الاطمئنانات التي اكتسبت بعض الثبات والقوة على الأرض. وعلى مستوى ما بدأ يتحقق من انجازات مهمة على المستوى الأمني بشكل خاص.

ان ما يطرح الآن من معطيات مرحلة ما بعد تشكيل الحكومة الوطنية، يمثل حافزا لمواجهة أكثر واقعية مع بعض مظاهر الأزمات العالقة بسبب تدخل الأجندات في المحيط العربي، والتي تظل في جوهرها أزمات اقتصادية وأمنية، وبعضها ما يتعلق بالحديث عن العلائق بين المكونات العراقية وأدوارها في الخارطة السياسية، وهـو مـا يجـعـل الـعـمـل على تكريس الاحقيات الدستورية، والتوصيفية لهذه الأدوار أمراً في غاية الأهمية في مواجهة أزمة الإعلام العربي ومواجهة ما يمكن ان يحدث من تداعيات أخرى، لان الإطار الدستوري هو الأساس في توزيع الأدوار وفي حفظ الحقوق المدنية، وفي التعاطي مع تنظيم مسؤوليات أكثر فاعلية لعمل الحكومة إزاء الواقع الأمني، والواقع السياسي، وتأمين نجاحها في مواجهة تحديات هذين الواقعين، والذي سيشكل في المرحلة القادمة المنجز الأكبر في استشراف واقعية تلك المرحلة، والبدء بإعادة تأهيل الثقة القلقة بين الفرقاء ذاتهم ضمن الكتلة الواحدة، أو مع الكتل السياسية الأخرى، إذ ان هذه الأزمة ظلت ومنذ سنوات مصدراً لاستنزاف الكثير من الوقت والجهد، مثلما ظلت عاكسا لحجم الخطورة التي قد تهدد الخطاب السياسي بالذهاب الى طرق شائهة من الصعب السيطرة على مساراتها، والتي لا يمكن تدارك بعض ما يتداعى منها من أزمات، خاصة وان التقاطع في حسم بعض الأمور ضمن ما تفرضه الاستحقاقات الدستورية وطبيعة الواقع السياسي ظل مصدر تجاذب دائم، والذي يمكن ان ينعكس من خلال بعض مظاهر الضعف على ما يتفق عليه السياسيون في مواقفهم وفي إراداتهم إزاء قضايا مصيرية أولاً، والخشية من الإخلال في توزيع الأدوار والصلاحيات بعيداً عن مراعاة تعقيدات الملفات الخاصة (داخلياً وإقليميا ودوليا) لإنعاش الخارطة السياسية الجديدة ثانياً، وكذلك الخوف من فقدان بعض الامتيازات السياسية وحظوتها التي تمظهرت ملامحها في المرحلة الجديدة ثالثاً، ناهيك عن ان استمرار تداعيات أزمة السياسية، سيؤدي الى فقدان القاعدة الشعبية الداعمة للعملية السياسية رغم ضعف أداء هذه العملية في بعض المفاصل الخدماتية، واختراق بعضها في المفاصل الأمنية رابعاً.

من هنا تبرز الحاجة الى ان يعزز السياسيون العراقيون المتحقق في هذا الواقع بقطع النظر عن المواقف من تشكيل ظواهره، إذ انه يمثل التحدي الأكبر، وان المسؤولية الحمائية له، يعني حماية العملية السياسية برمتها، خاصة وان فقدان التغطية الدستورية والشعبية لهذه العملية، يعني فتح الثغرات في الجسد الوطني، وبالتالي إبقاء لغة التقاطع والعنف هي السائدة، وتقليل الفرص لمواجهة ما تبقى من التحديات على مستوى مسؤولياتهم في التعاطي مع ملفات قابلة للتفجر، والتي قد تتحول الى أزمات وصراعات، معطى هذا الواقع يضع السياسيين أيضاً إزاء حقيقة حيازة المسؤولية لكي يكونوا بمستوى مواصلة هذا التحدي لمواجهة المستقبل، والـذي يتطلب الانـخـراط في مواجهات أعقد وأكثر تطلباً لجهد استثنائي في المجالات السياسية والأمنية والاقتصادية والثقافية، فضلا عن الحاجة الى التعاطي مع التعقيدات الإشكالية لهوية الدولة ومشروعيتها وأهمية الحفاظ على المكتسبات الديمقراطية التي تحققت طوال السنوات الثماني الماضية.

مواصلة هذه المسؤولية تفترض بالضرورة مستلزمات إجرائية تتطلب الكثير من الشفافية والمكاشفة والمواجهة، والقدرة على تجاوز العديد من العقد العالقة بالبحث عن الامتيازات غير الدستورية، واحسب ان هذه المواصلة تفترض بالمقابل السعي الى إشاعة ثقافة الدولة، وإيثار مصالح الناس والتعاطي مع همومهم، تلك التي صنعت أكثر مظاهرها عوامل الإرهاب وعوامل التردي السياسي الذي يحمل الكثير من وزره السياسيون للأسف.

العملية السياسية وصناعة الخطاب السياسي

شهدت وقائع العملية السياسية الكثير من المواجهات الساخنة، والكثير من الأزمات، خاصة ما يتعلق بالأزمة الإشكالية لمفهوم الهوية، وإخراج العملية السياسية من عقدة (الاحتلال) والتأكيد على الخصوصية الوطنية لها، فإنها ظلت أيضاً أسيرة وقائع داخلية، ارتبطت بطبائع المكونات السياسية ومرجعياتها الايديولوجية والثقافية والقومية والدينية، وحساسيتها إزاء توزيع الأدوار بين هذا المكون او ذاك، وبالتالي فان مظاهر أزمات ما بعد العملية السياسية ظلت تعاني تعقيدات الخلخلة التي عاشها العراق السياسي منذ أكثر من عشرين عاماً، فضلاً عن ارتكاسها الى ايهامات فوبيا صناعة الدولة الوطنية التاريخية وعقد تشكيلها منذ عام ١٩٢١ ولغاية الآن، خاصة وان ظروف تشكيل الدولة الوطنية الأولى تماثل ظروف تشكيل الدولة الثانية.

لكن ما يمنح ظروف تشكيل الدولة الثانية هو طبيعة التعقيدات الداخلية والخارجية التي رافقتها داخليا وإقليمياً ودولياً، ربما بسبب ان الدولة الأولى كانت جزءا من النسق التاريخي السائد، وان المحيط الإقليمي العربي كان ضعيفا ومحدود الاثر وخاضعا لتقسيمات سايكس بيكو على مستوى الجغرافيا السياسية.

ولكن الدولة الثانية كانت خارجة عن النسق التاريخي أولاً، وضمن ظروف كان المحيط الإقليمي العربي والإسلامي يعيش تعقيدات صراعية مرعبة ثانيا، وكذلك ضمن ظروف استشراء ظاهرة الإرهاب الدولي ذات المرجعيات الطائفية ثالثاً، فضلاً عن ان طبيعة الاحتلال الأمريكي للعراق اقترنت بتداعيات مواجهات خطاب ثقافي عربي سلبي ذي قوام إعلامي وسياسي عمد الى تشويه القوى الجديدة التي أسهمت في صناعة العملية السياسية العراقية وخصوصية خطابها السياسي. وهذا ما جعل العملية السياسية إزاء تحديات مركبة وأمام صراعات غريبة راح ضحية تداعياتها الآلاف من الناس وتحت يافطات وشعارات اصطنع لها الجهاز الفقهوي والإعلامي العربي العديد من المرجعيات الثقافية التي تدفع باتجاه إنتاج المزيد من مظاهر العنف والموت المجاني.

فإذا كانت العملية السياسية التي ضحّى من اجلها آلاف من الناس بدمائهم من اجل أن تترسخ أسسها في المشروع الوطني الجديد، وان تتكرس من خلالها نهائيات الدكتاتوريات الغاشمة وان تتعزز القيم الديمقراطية الدستورية وقيم العدالة الاجتماعية، فان العملية السياسية الآن أمام مسؤوليات مضاعفة، تلك التي تكمن في إدامة هذا الجهد، وفي التواصل الحقيقي مع ما تحقق، وليس لإثارة المزيد من الشكوك والصراعات وتفريغ الخطاب السياسي من محتواه، والسعي الى تعويق عمل المؤسسات التنفيذية، ووضع العصا في مسارها، لا لسبب سوى التعكير على فاعلية تنفيذ الحكومة لبرنامجها الوطني بمواجهة تلك التحديات الكبرى، وكأن هذه الحكومة جاءت من المريخ، وليس هم الذين يشكلون مصادر صناعة قدرها وخياراتها.

اليوم وبعد ان تشكلت الحكومة، وبعد ان وضعت العملية السياسية خطواتها على الطريق الطويل، فان انتظار ما يعطي للبرنامج الحكومي دافعية أقوى، وما يجعل هذه الحكومة أمام رهانات المستقبل، هو الذي سيسهم في إدامة نجاح هذه الحكومة، وفي تحجيم وتجفيف مصادر العداء ضدها، لكن السؤال يكمن في هوية هذه الحكومة، وهل ستكون هويتها هي هوية الدولة المدنية التي اقرّها الدستور؟ وهل سينجح البرنامج الحكومي في الحفاظ على هذه الهوية وفي تعزيزها في سياق صراع (هويات) في المنطقة وفي العالم؟

فـإذا كـنـا نـجـد الـبـعـض من السياسيين ممن يضع طروحاته وتصوراته في الثقافة والسياسة على النيات التي تخصه، فانه يضع نفسه بمواجهة غير متوازنة مع الآخرين، وكأن أفكاره عن الوطنية والوطن والمصلحة العامة والدولة والديمقراطية والسلم الأهلي هي الحقيقة الساطعة والوحيدة التي لا يعلوها ولا يشاركها فكر او تفكير، ولا يدنسها قول آخر، وان التيقن من سحرها وفرضها أضحى هو القول الفصل في جدل الأفكار ومعطياتها.

هـذا الـبـعـض لـلأسـف مـازال يمارس هذه الطقوس بطريقة فيها الكثير من الاستعراضية، وأحياناً فيها الكثير من الاكراهات و تحت يافطات رسمية أحياناً، تبدأ من الإصرار على فرض أنماط من السياسات والمواقف، والإباحة لمرجعيات وصلاحيات تتجاوز توصيف الدولة المدنية والاستحقاقات التي تخص الحريات والحقوق، وأحياناً تسهم في تضخيم مواقف معينة تحت ايهامات افتراضية لهذه الدولة، وطبيعة المشاركة في صناعة خطابها السياسي والثقافي، رغم ان حق المشاركة هو حق دستوري وأخلاقي وسياقي في ضوء ما تستدعيه قيم المواطنة والتكافل في المعيش والمشاركة، لكن المشكلة لا تكمن في هذا الحق وآليات توزيع فروضه، قدر ما تكمن في حساباته، وفي إعادة إنتاج بعض الصلاحيات وتوزيع ادوار القيمين عليها، وبما يضعهم في مواجهة مع البرنامج الحكومي ذاته، ومع الدستور ومع الهوية المدنية الضامنة للحقوق والمسؤوليات الفردية والجماعية فيها.

بعض هذه الممارسات تنفذ تحت يافطة عالية من الاندفاعات الوطنية العالية والمصلحة العليا، وأحياناً تحت أوهام مواجهة أزمات افتراضية تخص الحقوق العامة، وتؤثر بشكل او بآخر على توصيف الحريات العامة والخاصة واستحقاقاتها الوطنية والدستورية، وكأن هذه اليافطات والحصانات تمنح البعض الآخر مسؤوليات استثنائية ودوافع لا حدود لها في التشكيك بالآخرين او حتى (شيطنتهم) لأنهم خارج السياق.

لا اعـرف كـيـف يـفـسـر فقهاء الـسـيـاسـات والأدوار هـذه الصلاحيات، ولا أعرف من اين جاء البعض بتوصيفات معينة لهذه الصلاحيات، فهل ان رؤيته للأشياء هي الوحيدة التي تملك شروط الأهلية والحظوة عند أصـحـاب رأس الـمـال الثقافي والسياسي والحقوقي؟ وهل انه المالك الوحيد لخارطة الطريق الى المستقبل وان غيره لا يبصرون أصـابـع أقـدامـهـم؟ انـهـا أسئلة تظل عالقة أمام صنّاع المشهد السياسي الجديد، وأمام عتمة المشهد الوطني الباحث عن حلول حقيقية، حتى لو كانت طارئة، لكنها ليست حلولا بالنيات.

ثقافة النيات في السياسة والثقافة غير صالحة في هذا الزمن العولمي لا ينتج إلاّ الرؤية القاصرة، وان سوء النظر الى ما حول هذه العملية السياسية من تعقيدات وأزمات هو الذي ينفخ صاحبه بـالأوهـام ويضلل بين يديه الطريق الى الآخرين، فضلاً عن الجـديـدة وإشـهـار خطابها الديمقراطي والمدني والحقوقي، خاصة ان العملية السياسية في العراق تعاني أزمات دول الطوق السياسي التي تمارس هي الأخـرى مع هـذه العملية السياسية لعبة النيات، تلك النيات التي تحولت الى سياسات وأزمات وأجندات قادت الى دعم الجماعات الإرهابية والتدخل في الشؤون الداخلية، فضلاً عن التشويه المتعمد من خلال حملات إعلامية وفي وسائل إعلام محمية من دول الطوق العربي، هذه الأزمات والتشويهات قد تجد في الأزمات الداخلية المصطنعة مجالاً خصبا للتأليب على الواقع السياسي وعلى هوية هذا الواقع وقدرته على مواجهات تحديات المستقبل.

النيات الخالصة ليست سياسات خالصة

العملية السياسية لا يمكن تأسيسها وتكريسها على النيات الخالصة، لان هذه النيات لا تكفي لممارسة دور الإشهار في الزواج الشرعي بين السياسي والدولة، لانها ستظل أشبه بالزواج من قاصرة، محكوم عليها بالانفعالات دائماً، وبالتالي فان العملية السياسية تحتاج الى سياسات واقعية أساساً، والى برامج واضحة، والى خارطة طريق جامعة وضامنة للحقوق والمسؤوليات ولتوزيع الأدوار بين الجميع، فضلاً عن ان هذه العملية السياسية تحتاج بالضرورة أيضاً الى ثقافة عملياتية ببرنامجها وهويتها وحقيقتها، وقدرتها على صناعة مجال إنتاج ظاهرة الدولة، ومنظومة حقوقها، وترسيمة هويتها، وطبائع علاقاتها مع مواطنيها.

ومن هنا نجد ان الوعي القاصر والمأزوم بالسياسة والثقافة، ان طبيعة التعقيدات السياسية وتجاذباتها في الواقع العراقي مازالت توهم البعض بأن الدنيا القديمة سظل قديمة، وان الأرض مازالت تدور تحت سطوة الثور المثيولوجي الذي تحدثت عنه جداتنا كثيراً، لذا مازال هذه البعض يمارس حروبه الصغيرة هنا وهناك، وقد يجد في بعض الإخفاقات هنا وهناك مجالاً لترويج شائعات هذه الحروب، ومنها حروب الحقوق والحريات والهويات.

ان قصور هذا الوعي وسوء النية بالآخرين دائماً، وطبيعة الانوية المريضة عند هذا البعض هي التي تدفع للإبانة عن السلوك الفاضح لصاحبه وإشكالات وعيه وتصرفه إزاء الآخرين، والقول الكاشف لغلواء ما يضمره من مرائر اقل ما يقال فيها انها خالية من رائحة المسؤولية الثقافية التي يمكنها المحافظة على اللياقة مع الآخرين، مثلما تعني التقويم والحصافة والمسؤولية، وهذا ليس خاصاً بأيامنا السياسية وحتى الثقافية المحتشدة بنيات أصحاب الخطط الرنانة والنيات العالية الصوت، فضلاً عن احتشادها بـ(أبطال)غريبي الأطوار وينتمون الى خطاب الأجندات الغامضة، وأصحاب الإيقونات الشاحبة والصناديق القديمة، بل هم الآن الأكثر عمومية في التعاطي مع الكثير من شجون وشؤون البلاد والعباد، تلك التي تدفع الكثيرين لممارسة نوع من الاحتجاج الأخلاقي وإعلان الحاجة الى ضرورة (قوننة) واقع العراق الجديد، وإنقاذه من أوهام النيات، وإعادته الى واقعية السياسات الخالصة، لان هذه السياسات هي جوهر الوعي الخالص والوعي بمواجهة مسؤوليات واستحقاقات بناء الدولة الجديدة، مثلما هي الباعث على توليد وإنتاج قيم جديدة فيها الكثير من العمق الإنساني لدور الثقافة في البناء والتنمية، تلك التي تحمل الكثير من شروط المهنية والفروسية التي تدرك أسرار الحروب الصغيرة في هذا الميدان او ذاك، فليس من الصعب جداً ان يكشف هذا السياسي او المثقف عن موقفه إزاء ما يحدث، لكن بعيون أكثر إبصاراً، وبقوة المؤمن ان لا أحد يمكنه بعد الآن ان يمارس اخذ الحصة كاملة.

مسؤولية السياسي العراقي في هذا الزمن السياسي المعقد والمرعب والمفتوح على احتمالات واسعة، تفترض الوعي بشروط تبني هذه المسؤولية، على مستوى بناء المكان السياسي، وتعزيز شروط الوعي بقيم الحرية والعدالة والمساواة، وشروط صناعة الدولة، وشروط صياغة المعادلات الفاعلة للأمن الثقافي السياسي والاقتصادي، اذ ان هذا الوعي يتمثل في جوهره فكرة الانتماء لمفهوم الوطن، ومفهوم الإنسان الجديد، و تشكيل أسس عملياتية لمفهوم الثقافة الجديدة التي تخلصت من أمراض المركز القديم.

فهل تعني إعادة إنتاج كمفهوم النيات هو فرض اكراهي لتجاوز عقد الهيمنة والعودة الى الماضي، وفرض نسق معين من الأفكار ولأشخاص معينين دون غيرهم ولأنماط تصوراتهم وبرامجهم التي أثبتت فشلها في أكثر من موقع؟ وهل يعني الإنسان الجديد هو النموذج الذي يشبه(بجماليون) المصنوع بقياسات معينة والمخصص لتجارب معينة يتوهم هذا البعض انها المجال الوحيد الذي يمكن ان تشخص به الأشياء والناس والولاءات والأفكار؟ وهل يعني الأمن الثقافي إعادة إنتاج مراكز جديدة وبمواصفات جديدة، والتي لا شأن لها سوى إنتاج (ممالك) جديدة نعرف جيداً مساراتها وما تملكه من طرق لا تؤدي للحرير حتماً؟